رأسمالية السوق

رأسمالية السوق بلا أخلاق ! ترى هل هذا من طبيعة النظام ، أم من طبيعة أنصار النظام الذين يريدون التفلت من الدين والخلق ، وأي رقيب آخر ؟

رأسمالية السوق بلا قيود ! ترى هل هذا من طبيعة النظام ، أم من طبيعة أنصار النظام الذين يريدون التفلت من كل قيد ؟

رأسمالية السوق بلا استقرار ! الأزمات فيها دورية وكثيرة ! هل السوق تصحح نفسها كما يقولون ، أي الأمر متروك لليد الخفية ؟ نتصرف كما نشاء : ننهب ونسرق ونرشو ونفعل كل ما يحلو لنا بدون رقيب ، أما البيت فإن له ربًا يحميه ! إنها اليد الخفية ! ترى هل هذه اليد الخفية التي تصلح ، أم اليد الخفية التي تسرق : اليد الخفيفة ؟

الاقتصاد الاشتراكي اقتصاد أوامر ، واقتصاد تخطيط مركزي معقد ، والاقتصاد الرأسمالي عندما يقع في أزمة ، والأزمات متكررة ، يحتاج إلى تدخل حكومي لا يقل تعقيدًا عن التدخل الحكومي في الاقتصاد الاشتراكي .

والتعقيد في الاقتصاد الرأسمالي يزداد يومًا بعد يوم ، بحيث إن الفهم والإصلاح يتقاعدان أمام هذا التعقيد ، وينتظران الفرج ! كل واحد بمفرده لا يستطيع أن يفعل شيئًا ، وكل واحد يفعل ما يفعله الآخرون ، ولا أحد قادر على فعل شيء . . . إلى أن تنفجر الفقاعة أو الأزمة !

* * *

هل يمكن أن تكون غنيًا بمال غيرك ؟

الأصل أن تكون غنيًا بمال نفسك ، لكن توجد اليوم صرعات حديثة يمكن معها أن تكون غنيًا بمال غيرك أيضًا ! فإذا كنت من ذوي الجاه والولاء وصرت صاحب بنك ، أو صاحب صندوق استثماري ، وحصلت على امتياز الترخيص بالبنك أو بالصندوق ، ومن ثم امتياز جمع أموال الغير (المودعين) التي تبلغ أضعاف رأس المال ، فإنك تصبح غنيًا بمال نفسك ، وغنيًا أكثر وأكثر بمال غيرك . وتنهال عليك الأموال من الكثيرين ، وإذا سحب أحد ماله كله أو بعضه ، فإن هناك أموالاً أخرى من آخرين تأتيك لتعويض ما سحبه الساحبون .

وقد يكون مال الغير أقل كلفة من مال النفس أو مال الشريك . فإنك إذا وظفت مالك الخاص في مشروع ما فإنك لاشك تحسب لنفسك عائدًا في مقابل هذا المال ، وكذلك إذا دخل معك بالمال شريك أو شركاء آخرون ، فإنك تحسب لهم عائدًا ، قد يكون في شكل حصة من الربح الصافي . وقد يكون هذا العائد مرتفعًا نسبيًا .

أما لو لجأت إلى أموال الدائنين أو المقرضين فإنك قد تحصل عليها بعائد زهيد ، أو مجاني ، أو سالب . وعندئذ لا تكون غنيًا بمال غيرك فحسب ، بل يكون هذا المال أقل كلفة عليك من مال نفسك أو مال شريكك . فلماذا لا تلجأ إلى الاقتراض من الآخرين . قد لا يقرضك الأغنياء ، فيتعين عليك أن تلجأ إلى أموال الفقراء ، تغريهم بالادخار والاستثمار ، وتجتذب أموالهم ، ولا تعطيهم بعد ذلك إلا الفتات ، أو

لا تعطيهم شيئًا ، بل ربما هم الذين يعطونك !

قد يرى التاجر أن يحتفظ بماله خارج تجارته ، بحيث يشتري به أراضي أو عقارات أو ذهبًا أو مجوهرات ، وقد يرى أن يستثمر منه القليل في تجارته ، تشجيعًا للغير على الاشتراك معه كشركاء أو كدائنين . نعم يحتفظ بماله ويعمل بمال غيره ! القوانين والأنظمة اللعينة تسمح له بذلك ! ولولا أن القوانين تلزم المنشأة بقدر من رأس المال ما عملت منشأة إلا بمال الغير ! وهؤلاء الدائنون أقل كلفة عليه وإزعاجًا ، إنهم لا يتدخلون في العمل والإدارة ، بل أنت عندما تحصل على أموالهم تصبح مالكًا لها ، وتتصرف فيها تصرف المالكين ؛ لأن عقد القرض من العقود الناقلة للملكية . ماذا تريد أحسن من هذا ؟!

وقد لا تكون محتاجًا إذا ما أردت الاكتفاء بمال نفسك وشريكك ، وجعلت توظيفاتك واستثماراتك في حدود هذا المال . لكن إذا كانت القوانين والأنظمة الاقتصادية والمالية والمصرفية تسمح للأغنياء بالاقتراض ، والاقتراض قليل الكلفة أو عديمها أو سالبها ، فإنك ستشعر أنك فقير باعتبار ما تطمح إليه من طموح في الثراء لا يقف عند حد .

وباب الاقتراض مفتوح للأغنياء ، دون الفقراء الذين لا أحد يقرضهم ، أما الأغنياء فلديهم الثروة والدخل والسلطة والجاه والنفوذ ، والمال تحت تصرفهم ! فلماذا لا يقترضون ، ويقترضون ، ويزيدون ثراءهم بمال غيرهم ، إضافة إلى مال أنفسهم ؟ بل لماذا لا يبالغون في هذا الثراء بمال الغير ، ويتنافسون مع أقرانهم لتعظيم ثرواتهم بكل سبيل ؟

ثم إذا ما وقعت أزمة فسيكون رأسك بين الرؤوس ، بل ستجد نفسك مشطوب الدين ، وحاصلاً على أموال جديدة من الحكومة ، بطريقة أو بأخرى ، بالاقتراض أو بالإصدار النقدي الجديد . عند الغنم فإنك تستأثر

بالغنم وحدك ، وتكون رأسماليًا ، وعند الغرم تهجر الرأسمالية وتتجه إلى الاشتراكية ، فالغنم لك والغرم على غيرك ! حتى الدول النفطية ذات الفوائض النقدية الكبيرة تقترض وتستدين وتصدر سندات ؛ لتكون الفوائض للحكام والديون على الشعوب ، ليس على الجيل الحالي فحسب ، بل على الأجيال اللاحقة المسكينة أيضًا !

ولكن عليك أن تحذر ، فربما تصبح الديون في لحظة ما عبئًا عليك وتضطر إلى إعلان إفلاسك ، فتخسر كل أنواع المال ، مالك ومال شريكك ومال دائنك ! أما عالم الثراء المسيطر فإنه ضامن أنه لو وقع لوقع معه سائر العالم . وبهذا كانت الشراهة ، شراهة الأفراد والشركات والحكومات ، إلى الديون في عالمنا المعاصر لا تقف عند حد ، فهي والشراهة إلى الثراء واحدة لا فرق بينهما . إنها من الحيل الحديثة والظواهر اللافتة ، لكي يزداد الغني غنى والفقير فقرًا ، ولكي يمكن القضاء على الغني وتفجيره ، في أي لحظة ، عند اللزوم .

إنها لعبة الديون القذرة التي يروج لها اليهود في نظرياتهم الاقتصادية والمالية ، والعلماء المسيحيون والإسلاميون ، التابعون فكريًا لليهود ، من حيث يعلمون أو لا يعلمون ، غير قادرين على فحصها منهجيًا وعلميًا ، بل نحن عنها غافلون نائمون ! ألا ترى الآن إلى الورطة التي وقعت فيها بعض البلدان ؟ ديون لا حاجة لها ، ومشروعات فخفخة من النوع الثقيل ، كل ذلك بانتظار اللحظة التي يعلن فيها الإفلاس ، ولا ندري من الذي سيتولى تصفية الشركة أو التركة !

الديون هي لعبة الفكر الاقتصادي الحديث ، هي طريق الدول إلى الإفلاس والاستعباد والاحتلال ! فكن على حذر مما تقرأ وتتعلم في المدارس والجامعات ، والصحافة والإعلام ، والمؤتمرات والندوات !

فالفكر الاقتصادي يسيطر عليه اليهود وجمعياتهم السرية ، أما النصارى ، وما أكثرهم عددًا في العالم ، فإنهم مقصّرون ومغلوبون على أمرهم ، وتابعون لليهود ولهم خانعون !

* * *

الفائض للحاكم والدين على الشعب !

هناك بلدان غنية جدًا بالنقود ، نتيجة ثروة نفطية أو ثروة طبيعية ، ولكن يتداخل فيها المال العام مع المال الخاص ، حيث يسيطر المتنفذون على أموال الدولة والأموال العامة ، وربما يعتدون أيضًا على الملكيات الخاصة للناس ، بالابتزاز والسرقة والاغتصاب ، دون أن يوجد قضاء مستقل وفاعل في البلد قادر على رد المظالم لأصحابها . وقد يتظاهر الحكام بأنهم يريدون الإصلاح والقضاء على الفساد ، ويعلنون هذا في الخطب والإعلام والصحف ، وحقيقة الأمر أنهم كمن يقتل القتيل ويمشي في جنازته ؛ لأنهم هم رؤوس الفساد ، ولا مصلحة لهم في الإصلاح ولا في القضاء على الفساد ؛ لأن الفساد يسمح لهم بتحويل الأموال العامة إلى أموال خاصة ، يهدرونها ويسرفون فيها ويبددونها ، ويعيشون فيها حياة السرف والترف والبذخ والتبذير .

ولعلهم يفعلون ذلك على قاعدة (الفائض لنا والدين على الشعب) . فإذا استمروا في الحكم وحدثت أزمة كان في استطاعتهم أن يخرجوا بأموالهم المسروقة أو المنهوبة بما يدرأ عنهم الأزمة . أما إذا أزيحوا من الحكم بانقلاب أو غيره فإنهم يهربون بالأموال المسروقة والمنهوبة ، ويتركون البلد في حالة دين وعجز وإفلاس وكرساح . ومع ذلك فإن الشعب صار يتمنى رحيل الحاكم ، ولو أصيب البلد بعده بالإفلاس والكرساح ؛ لأن رحيله خير من بقائه ؛ ولأن تداول السلطة خير من الاستئثار بها ؛ ولأن هناك أناسًا آخرين بمقدرة الحاكم وأحسن ، ولكن

الحاكم يروّج لنفسه ويسوّق ، مستخدمًا كل وسائل الإعلام لصالحه ، ومتلاعبًا بنتائج الانتخابات ، إذا وجدت هذه الانتخابات الصورية المزيفة . قد يظنون أنهم وصلوا إلى الحكم بشطارتهم وقوتهم ، ومن ثم فكل خيرات البلد لهم ، وما يعطون الناس شيئًا إلا من قبيل المنّة والمكرمة ، ومن جيوبهم الخاصة ! وكأنما كانت لهم جيوب عندما وصلوا إلى الحكم !

هذا أول التوسع في الديون ، ولكن السفه المالي في البلد قد يجرّ البلد والشعب في لحظة ما إلى الإفلاس والانهيار . في الماضي كان يقال لنا ونحن صغار : الدولة لا تفلس . أما اليوم فإننا نشاهد أن عددًا من الدول تفلس كما تفلس المنشآت والشركات ، ونشاهد عددًا آخر في الطريق إلى الإفلاس . على الناس أن ينتظروا دائمًا ما هو أسوأ إذا لم يهبوا لفرض الإصلاح فرضًا على من شاء أو أبى .

* * *

أكاذيب الاقتصاد

مؤلف الكتاب جون كينيث **غالبريت** John Kenneth Galbraith .

النسخة الأصلية لهذا الكتاب نسخة أمريكية بعنوان :

The Economics of Innocent Fraud Truth for our Time ، نشر :

Houghton Mittlin Company ، ٢٠٠٤م .

والنسخة الفرنسية بعنوان : Les Mensonges de l'Economie pour Verite notre temps ، ترجمة بول شملا ، نشر Bernard Grasset ، باريس ، طبعة أولى ٢٠٠٤م ، طبعة معادة ٢٠٠٧م ، ٩٠ صفحة قطع صغير . العنوان الفرنسي فيه تصرف ، ولكن المضمون واحد . العنوان الأمريكي معناه : اقتصاديات الاحتيال البريء أو المبرّأ . وربما يكون معنى « البريء » هنا أي : الذي ينجو من عقوبة القانون ، مع أنه قد يكون من الجرائم .

وهناك **نسخة عربية** بعنوان : أكاذيب الاقتصاد ، ترجمة هشام متولي ، دار طلاس ، دمشق ، لا أعلم تاريخها ولم أطلع عليها . وهي بالتأكيد ترجمة للنسخة الفرنسية .

والنسخة التي اعتمدت عليها هي النسخة الفرنسية التي تكرم د . عبد الرزاق بلعباس بتوفيرها لمكتبة المركز مشكورًا .

غالبريت

١٩٠٨ـ ٢٠٠٦م ، اقتصادي أمريكي شهير على المستوى العالمي ،

ينتمي إلى المدرسة المؤسسية ، انشغل بتدريس علم الاقتصاد ، وشغل عددًا من الوظائف العامة والسياسية ذات البعد الاقتصادي ، وكانت له جولة ما في الصحافة والإعلام . له عدة كتب مترجمة إلى الفرنسية ، منها :

ـ الرأسمالية الأمريكية ، ١٩٥٨م .

ـ نظرية الفقر الجماهيري ، غاليمار ، ١٩٨٠م .

ـ كل شيء عن الاقتصاد ، سُوي ، ١٩٨١م .

ـ صوت الفقراء أو ما يقوله الفقراء لنا عن الاقتصاد ، غاليمار ، ١٩٨٤م .

ـ عصر الوفرة ، كالمان ليفي ، ١٩٨٥م .

ـ تشريح السلطة ، سُوي ، ١٩٨٥م .

ـ الأزمة الاقتصادية ١٩٢٩م ، تشريح الكارثة المالية ، بايو ، ١٩٨٩م .

ـ من أجل مجتمع أفضل : برنامج للإنسانية ، سُوي ، ١٩٩٧م .

وله كتاب « تاريخ الفكر الاقتصادي : الماضي صورة للحاضر » ، ترجمه إلى العربية أحمد فؤاد بلبع ، عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠٠٠م .

هذه هي المسائل التي يتعرض لها كتاب « أكاذيب الاقتصاد » :

الأفكار السائدة

ـ الأفكار السائدة والمقبولة لا يشترط بالضرورة أن تكون صحيحة أو مطابقة للحقيقة .

ـ الحقائق هي المهمة .

ـ لكن ما يهم في الحياة الواقعية ليس الحقيقة ، بل الفكرة الدارجة والمصلحة المالية .

ـ الحقائق قد تحجبها الميول الاجتماعية أو الفردية ، أو المصالح المالية لهذه المجموعة أو تلك ، في المجال الاقتصادي أو السياسي ، أو في أي مجال آخر .

ـ الضغوط المالية والسياسية وأساليب الزمن والنظم الاقتصادية والسياسية تزرع أو تفرض رؤيتها للحقيقة . وهذه الرؤية لا تطابق الحقيقة بالضرورة .

الكذب البريء

ـ قد لا يكون أي واحد بعينه مذنبًا أو مسؤولاً أو مخالفًا للقانون .

تعليق : لعل الكذب البريء أو المبرأ هو الكذب الذي لا يجرمه القانون ولا العرف السائد ؛ ذلك لأن العرف يتأثر بالقانون ، والقانون في واقع الأمر قانون نسبي ، وليس قانونًا موضوعيًا ؛ لأنه مفصل حسب مصالح واضعيه .

الشركة المغفلة

ـ الحياة الاقتصادية الحديثة تسيطر عليها الشركات المغفلة ؛ التي تحولت السلطة فيها من المالكين (المساهمين) إلى المديرين .

ـ **مجلس الإدارة** يختاره المديرون .

ـ ويزعمون أن مجلس الإدارة يمثل المساهمين !

ـ **الهيئة العامة للمساهمين** تدعى مرة في السنة : الخطابات شعائرية كما في احتفالات الكنيسة ، لا أحد يعترض ! أكاذيب مقبولة ! وإذا شذّ أحد واحتجّ أصابه التهميش .

تعليق

سبق أن كتبت عن مزايا ومساوئ شركات المساهمة المغفلة في كتابي : مصرف التنمية الإسلامي .

وارن بفيت

وارن بفيت Warren Buffett الملقب بـ « حكيم أوماها » هو واحد من أثرى أثرياء الولايات المتحدة ، يسكن بعيدًا عن نيويورك ، في مدينة نبراسكا التي ولد فيها ، ويؤمن بمبدأ أساسي ، مبدأ القيمة الجوهرية للمشروعات ، والاستثمار في المشروعات التي تبخسها السوق . وشركته Berkshire Hathaway هي الاستثناء الوحيد المهم الذي تجد فيه مقترحات المساهمين (الهيئة العامة) في الغالب استجابة من المديرين ، حتى إن البعض لم يصدق ذلك ، بل فكر في أنه قد يكون هناك اتفاق مسبق بين المديرين وهؤلاء المساهمين !

وارن بفيت أيضًا هو القائل بأن **المشتقات المالية** إنما هي قنابل موقوتة ، وأسلحة دمار شامل !

محاسبون قانونيون فاسدون

تواطؤ المحاسبين مع المديرين (مثال : شركة إنرون) .

المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة

ـ سيطرة المشروعات الكبيرة أدت إلى موت المشروعات الصغيرة .

ـ الشركات العملاقة هي محور الاقتصاد الحديث .

فضائح المشروعات

ـ أصبحت مادة إعلامية خصبة تتصدر الصحف .

ـ شركة إنرون

ـ شركة ورلدكوم .

سلطة المديرين

ـ تحولت السلطة من المالكين (المساهمين ، المستثمرين) إلى المديرين PDG .

ـ وكان تحولاً لا رجعة فيه ، كما بيّن الكتاب الشهير (المنشأة الحديثة والملكية الخاصة) ، لمؤلفين من جامعة كولومبيا هما : آدولف بيرل ، وغاردينر مينز .

ـ المالكون هم آخر من يعلم .

ـ المديرون هم الذين يسيطرون على المصانع والتجهيزات والأراضي والأموال الواقعة في قبضتهم .

ـ سوء استخدام السلطة (التعسف) .

ـ يجب التدخل لفرض حدود على سلطة المديرين .

مكافآت المديرين

ـ المديرون يحددون رواتبهم بأنفسهم .

ـ ملايين الدولارات في السنة !

ـ رواتب عاجلة ، وأسهم آجلة (يحصلون عليها بأسعار تفضيلية) .

ـ فليس صحيحًا أن المساهمين أو ممثليهم في مجلس الإدارة هم الذين يحددون لهم رواتبهم .

ـ الإثراء الشخصي .

ـ الإثراء الذاتي Auto-Enrichissement : قدرة للمديرين غير محدودة في هذا الباب ، حتى لو انخفضت المبيعات والإيرادات ! وهي الظاهرة التي سميت Hold-up . وهذا ما بينته مجلة Fortune ، بالرغم من أنها قليلة الميل لنقد الثقافة السائدة للمشروع .

ـ تضخم مكافآت المديرين صار يعدّ مقياسًا للنجاح !

الرأسمالية

ـ أسماء تلطيفية متعددة : الرأسمالية ، المشروع الحر ، اقتصاد السوق .

ـ الرأسمالية ليست عبارة دالة على نظام اقتصادي محدد فحسب ، بل هي دالة أيضًا على محتكري السلطة الاقتصادية والسياسية أيضًا : الرأسمالية التجارية ، الرأسمالية الصناعية ، الرأسمالية المالية .

ـ الرأسمالية هي نظام الشركات المغفلة .

ـ الرأسمالية **الاحتكارية** عبارة اختفت من القاموس العلمي والسياسي ، بعد أن كانت عبارة شائعة .

الأزمات

ـ عام ١٩٠٧م ، أمام بروز خطر إفلاس عام في وول ستريت ، صار هناك اقتناع بأن الرأسمالية ليست استغلالية فحسب ، بل هي بطبيعتها مدمرة أيضًا .

ـ أزمة ١٩٢٩م كان لها انعكاسات عالمية ، واستمرت ١٠ سنوات .

الاحتكار

ـ في عالم الواقع ، تسهم التجارة والصناعة إسهامًا كبيرًا في تحديد الأسعار وخلق الطلب .

ـ ويتم هذا بطريق احتكار الواحد ، أو احتكار القلة ، وتصميم المنتجات ، وتمييزها ، والإعلان ، وسائر أساليب الترويج الأخرى في البيع والتجارة .

ـ ثم يقال لك بعد ذلك : السوق غير شخصية impersonnel !

ـ المحتكر يتحكم تمامًا بزبائنه ، وغالبًا ما يتحكم أيضًا بعماله ، إذ في الغالب لا يكون للعمال أرباب عمل أخرون .

سيادة المستهلك

ـ يقولون : المستهلك هو السيد ، والصحيح أن السيد هو المنتج .

ـ دور الدعاية والإعلان والإعلام وأساليب التسويق في التأثير على المستهلك وتوجيهه .

ـ المحتكر يتحكم بالمستهلك .

ـ ليس صحيحًا أن السوق تحقق الديمقراطية الاقتصادية : سيادة المستهلك .

ـ الاعتقاد بأن المستهلك هو الملك في اقتصاد السوق : كذبة كبيرة .

الناتج المحلي الإجمالي

ـ إن زيادة الإنتاج الكلي لمجموع السلع والخدمات ، وهو ما يسمى الناتج المحلي الإجمالي ، صارت مقياس التقدم الاقتصادي ، بل والاجتماعي أيضًا .

ـ صحيح أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يجلب نعمًا كثيرة ، كالدخول والوظائف والسلع والخدمات المفيدة في الحياة ، والمولدة للرفاه .

ـ لكن مستوى هذا الناتج ، ومحتواه ، وأهميته ، هي منشأ للكثير من الأكاذيب . فمحتوى الناتج لا يحدده الناس ، بل المنتجون ، وهو يقاس بإنتاج السلع والخدمات المادية . فلا مجال فيه للتعليم ، ولا للأدب ، ولا للفنون ، بل للسيارات ، بما في ذلك سيارات الترف والرياضة .

ـ هناك منجزات فنية وأدبية ودينية وعلمية حدثت في مجتمعات كانت هي مقياس نجاحها .

العمل

ـ العمل ضروري للفقراء ، وتركه ممدوح بالنسبة للأثرياء .

ـ العمل نشاط تفرضه أبسط ضرورات العيش ، فهو ما يجب أن يفعله الناس ، بل ما يجب أن يعانوه ؛ لكي يكون لديهم ما يبقيهم على قيد الحياة ، حتى لو كان هذا العمل تكرارًا ، ومنهكًا ، وليس له فائدة ذهنية .

ـ العمل ينطبق على العمل المنهك والمملّ والكريه ، كما ينطبق في الوقت نفسه على الذين يجدون فيه المتعة ، ولا يشعرون فيه بأي إكراه .

ـ العمل ينطبق على واجب مفروض على البعض ، كما ينطبق على ما هو مصدر للمتعة والراتب العالي .

ـ استخدام نفس اللفظ للدلالة على الحالتين لا ريب أنه ضرب من الكذب والخداع والاحتيال .

ـ الفراغ أو البطالة خيار مقبول بالنسبة للأثرياء ، وخطر أخلاقي أو معنوي بالنسبة للفقراء .

ـ العمال في مركز لا يساعدهم على قوة التفاوض ، ومن ثم فهم مستغلون ومقهورون ومستعبدون .

ـ ينقل كينز هذه الكلمات التي نقشتها إحدى الخادمات الكبيرات في السن على قبرها ، للتعبير عن تحررها بعد الموت من حياة كلها عمل :

لا تبكـوا عليّ يا أصدقائـي
لا تبكـــوا علـيّ أبـــدًا
لأني لن أعمل شيئًا بعد اليوم
إلى الأبد

أي : لا تبكوا عليّ فقد استرحت ! لقد أراحني الموت من عناء الحياة .

أجر العمل

ـ الأجر القليل للعمال الذين يمارسون أعمالاً شاقة ومتكررة ورتيبة . والأجر الكبير لمن يستمتعون بأعمالهم ، ويكون العمل بالنسبة لهم مجرد متعة .

ـ الأجور القليلة لمن يعملون ، والعالية لمن لا يعملون .

فبلن

ـ في عام ١٨٩٩م ، كتب فبلن كتابه (نظرية طبقة الفراغ) ، حيث رأى أن الانعتاق من العمل هو الأمر المعتاد بالنسبة للأثرياء ، وزوجاتهم ، وأسرهم . القصور الفاخرة التي يبنونها ، حياة التفاخر والتباهي التي يعيشونها .

خرافة القطاعين الخاص والعام

ـ وجود قطاعين مجرد وهم أو خرافة .

ـ التمييز بين القطاعين أمر خطاب (مجرد كلام) لا أمر واقع .

القطاع الخاص يسيطر على القطاع العام

ـ القطاع الخاص هو الذي يتدخل ، وليس العكس !

ـ هذا الموضوع غير مسموح بطرحه ومناقشته : محرّم !

ـ الخصخصة هي حلقة من حلقات السيطرة .

ـ السيطرة حتى على وزارة الخزانة .

ـ حتى على سياسة البيئة .

ـ حتى على السياسة الاقتصادية .

ـ حتى على الميزانيات العسكرية في مجال التسلح والحروب : فيتنام ، العراق .

ـ الحدود بين القطاعين آخذة في التلاشي .

ـ في الحرب كما في السلم ، الخاص أصبح عامًا !

ـ هذا الكذب ، من الناحية الاجتماعية ومن الناحية السياسية ، ليس مبرّأً ، ليس فيه شيء من البراءة .

ـ وأنا أكتب هذا الكتاب لاحظت أن قادة الشركات يرتبطون ارتباطًا حميميًا بالرئيس الأمريكي ، ونائب الرئيس ، ووزير الدفاع .

ـ وجوه كبيرة بارزة في عالم الأعمال تحتل أعلى المناصب في الإدارة الأمريكية ، واحد منهم من شركة إنرون .

دور الدولة

هل يجب أن يكون هناك نظام صحي ممول من الدولة ؟ مساعدة من الدولة للفقراء والمحتاجين والمتقاعدين ، معونة عامة للتخفيف من تكاليف التعليم الذي يعود نظريًا في الأصل للقطاع الخاص ؟

الاحتياطي الفيدرالي وآلان غرينسبان

ـ أنشئ الفيد Fed في عام ١٩١٣م لرسم الحدود في عالم التمويل .

ـ مجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي ليس له أثر ملموس .

ـ الاحتياطي الفيدرالي ليس له دور حاسم .

ـ إذا انتعش الاقتصاد نسب (الفيد) ذلك النجاح إلى نفسه .

ـ غرينسبان مقدر جدًا حسبما ذكر المؤلف في البداية ، لكن يبدو أن هذا المديح هو من وجهة النظر السائدة ، وليس من وجهة نظر المؤلف .

معدل الفائدة

ـ معدل الفائدة ليس سوى تفصيل .

ـ في الفترات العصيبة ، لا أهمية لمعدل الفائدة .

ـ المهم هو آفاق الأرباح .

ـ ومستوى إنفاق المستهلكين .

ـ ومستوى استثمار المنتجين (المشروعات) .

ـ المشروعات تقترض عندما تلوح لها آفاق المكاسب والأرباح ، لا عندما تكون معدلات الفائدة منخفضة .

المضاربة

المضاربات المجنونة في البورصة انفلتت بطريقة مدمرة ، ولها آثار مخيفة في الغد .

تخفيض الضرائب

يزيد في مكافآت المديرين التي هي خيالية أصلاً .

الانتخابات

التأثير على الناخب ، مثل التأثير على المستهلك ، من خلال التلفزيون ، والمبالغ الضخمة التي تنفق لأجل هذا الغرض .

الحروب

ـ خلال الحرب العالمية الأولى انتشرت نظرية تبين أن أصل النزاع ، وما يترتب عليه من آثار خطيرة ، هو الخصام بين المصانع الفرنسية والمصانع الألمانية للأسلحة والفولاذ . وكان وراء القتال والقتل مصانع تصنع المدافع بحثًا عن الأرباح !

ـ في ميزانية ٢٠٠٣م ، خصصت الحكومة الأمريكية حوالي نصف اعتماداتها المالية (غير المخصصة) لأغراض عسكرية ، أو للدفاع كما يقال تلطيفًا . واستخدمت الحكومة قسمًا كبيرًا منها لشراء أسلحة ، أو لصنع أسلحة جديدة . فالغواصة الواحدة ذات الدفع النووي تكلف مليارات الدولارات ، والطيارة الواحدة تكلف عشرات الملايين .

ـ نفقات التسلح لم تتقرر بتحليل حيادي داخل القطاع العام ، كما يقال دائمًا ، بل تقررت بمبادرة من شركات تصنيع السلاح ، والناطقين الرسميين باسمها ، في القطاع الخاص .

ـ هذه الشركات ، بحكم سلطتها ونفوذها ، تمنح من يدعمها مناصب رفيعة ، ورواتب كبيرة .

ـ هذه الشركات تتدخل في السياسة الخارجية وشن الحروب ، كحرب فيتنام والحرب الأخيرة على العراق . هذا يعني أن هناك سيطرة عسكرية على السياسة الخارجية .

ـ ومن ثم فإن التمييز الشائع بين القطاعين ليس له أي معنى .

الحرب على العراق

ـ في الوقت الذي أكتب فيه هذه السطور كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تُعِدّان للحرب على العراق ، للموت المنظم للشباب ، لهلاك الرجال والنساء من كل الأعمار .

ـ التقدم البشري تسيطر عليه الوحشية ويسيطر عليه الموت !

ـ القتل الجماعي بالجملة صار الهدف الأعلى للمدنية !

التقدم بين المنجزات والمآسي

ـ يرون أن التقدم هو مزيد من السيارات ، مزيد من التلفزيونات ، مزيد من الأشياء الاستهلاكية ، مزيد من الأسلحة الفتاكة ذات التدمير الشامل .

ـ أما التلوث ، وتدمير المناظر الطبيعية ، والتضحية بصحة الناس ، وحياتهم بالأسلحة والقتل الجماعي ، فهذا لا يهم !

أثر المدرسة المؤسسية في الاقتصاد الإسلامي

كتابات فبلن وغالبريت وغيرهما من اقتصاديي المدرسة المؤسسية كان لها أثر في أدبيات الاقتصاد الإسلامي ، لاسيما المكتوبة باللغة الإنكليزية ، مثل كتابات محمد عمر **شابرا** . كما تأثر بها عدد من الاقتصاديين العرب ، بإشارة أو بغير إشارة ، مثل **جلال أمين** وغيره . فاستفاد منها الطرفان في انتقاد التيار الاقتصادي الرأسمالي السائد . وإني أرى أن رجال الاقتصاد عندنا من مسلمين وعرب لا زالوا بحاجة إلى النقد الأصيل .

مقالات ذات صلة

ـ سبق أن ترجمت مقالاً للاقتصادي الفرنسي جاك آتالي بعنوان : **شن الهجوم على أكاذيب العلوم** ، ١٩٨٠م ، نشرته في مجلة الأمان اللبنانية ، ثم نقلته في كتابي : بحوث اقتصادية . والطريف أن العنوان الأصلي للمقال : محمودية الحقيقة .

ـ سبق أن كتبت مقالاً بعنوان : **الاقتصاد المؤسسي** وأثره في الاقتصاد الإسلامي ، ١٩٩٩م ، نشرته في صحيفة الشرق الأوسط ، ثم نقلته في كتابي : بحوث في الاقتصاد الإسلامي .

النسخة العربية

حصلت مؤخرًا على النسخة العربية ، نشر دار طلاس ، دمشق ، ٢٠٠٧م (١١١ صفحة قطع صغير) ، فوجدت أنها تحتوي على ما يلي :

ـ حلّ إهداء المترجم محل إهداء المؤلف : إلى زوجتي الدكتورة ملك ضحى الرحال المتولي .

ـ استهلال للمترجم هشام متولي ذكر فيه نبذة عن المؤلف (٤ صفحات) .

ـ حوار مع المؤلف (٧ صفحات) ، أجرته مجلة لونوفيل أوبسرفاتور في عددها ٢٠٨٧ ، عام ٢٠٠٤م ، بمناسبة صدور النسخة الفرنسية من كتاب المؤلف . ولكن هذا الحوار لا يسمن ولا يغني من جوع : مختصر جدًا وقليل الفائدة ، وتكرار مشوه للكتاب .

ـ نبذة عن المترجم (صفحة واحدة) .

ـ قائمة بأعمال المترجم من تأليف أو ترجمة (٦ صفحات) .

بعض المآخذ على النسخة العربية

ـ ارتفاع سعر الكتاب : ١١٠ ليرات سورية ، أي ما يقارب ١٠ ريالات ! تاريخ شراء الكتاب ٢٠/ ٤/ ٢٠١٠م من الناشر نفسه بدمشق .

ـ الناشر دار طلاس يكتب على منشوراته العبارة التالية : « ريع الدار لهيئة مدارس أبناء وبنات الشهداء في الجمهورية العربية السورية » . ولا ندري هل تتأكد الدولة من مصداقية هذه العبارة ؟ وإلا أمكن لكل دار نشر أن تدعي مثلها ، أم يقصد منها مجرد الترويج لمنشورات الدار ؟

ـ لم يذكر في مطلع النسخة العربية العنوان الأصلي للكتاب ، فلا يكاد يعرف القارئ هل هو ترجمة للنسخة الإنكليزية أم الفرنسية ؟ المعروف عن المترجم هشام متولي أنه يترجم عن الفرنسية ، وعنوان النسخة العربية مطابق للنسخة الفرنسية ، ولكن العبارات الأجنبية في متن الترجمة كثير منها مكتوب باللغة الإنكليزية !

ـ شعرت كأن هناك اختلافًا بين النسخة الفرنسية والعربية : هل مصدره تصرف المترجم أم شيء آخر ؟ يجب التأكد .

ـ هناك أخطاء لغوية منها :

ـ المدراء ، لعل الصواب : المديرون . وهو خطأ متكرر .

ـ بعضهم الذين يكونوا أكثر اطلاعًا ، والصواب : يكونون .

ـ فالأساتذة الجامعيين ، والصواب : فالأساتذة الجامعيون .

ـ كلما ازداد عدد مرؤوسيه كلما تحسن تقييمه ، والصواب : حذف « كلما » الثانية .

ـ بأن للمالكين أو المساهمين دور في إدارة الشركة ، والصواب : دورًا .

ـ إن آراء ومقترحات ومواقف المساهمين مالكو أسهم المنشأة إنما تكون خاضعة ، والصواب : إن آراء المساهمين مالكي أسهم المنشأة ومقترحاتهم ومواقفهم .

ـ يعرضها المدراء العاملين ، والصواب : يعرضها المديرون العاملون .

ـ لم تتوانى هذه المجلة ، والصواب : لم تتوانَ .

ـ حاجات الفقراء والمعوذين ، والصواب : المعوزين .

ـ هناك أشخاص مرموقين ، والصواب : مرموقون .

ـ ليس لإجراءات المصرف المركزي إلا تأثيرًا هامشيًا ، والصواب : تأثير هامشي .

ـ هؤلاء المحاسبين ، والصواب : المحاسبون .

ـ إتباع الشفافية ، والصواب : اتباع ، بحذف الهمزة .

ـ وهناك أخطاء مطبعية في العبارات العربية والأجنبية .

* * *

هل تحولت علوم الاقتصاد
إلى خرافات على يد جلال أمين ؟

الحاجات غير المحدودة خرافة !

المستهلك الرشيد خرافة !

التقدم والتخلف خرافة !

هل الحاجات غير المحدودة خرافة ؟

تقوم المشكلة الاقتصادية الأساسية على أن الموارد محدودة والحاجات البشرية غير محدودة . وليس المقصود بالحاجات أساسيات العيش وضروراته وحاجاته فحسب ، بل المقصود : الضرورات ، والحاجات ، والكماليات ، بل السرف والترف والتبذير . فالحاجات مصطلح اقتصادي يشمل كل هذا ، ولا يقتصر على ظاهر اللفظ . فهو بالمعنى الاصطلاحي مختلف عن المعنى اللغوي . فالإنسان يحتاج إلى الغذاء والكساء والدواء والإيواء . ولكنه لا يقتصر على هذه الضرورات ، بل يطمح إلى ما هو أكثر من هذا ، يطمح إلى الحاجات : الصحة ، والتعليم ، والرياضة ، والهاتف ، والمواصلات ، والإذاعة ، والتلفزيون . بل يطمح إلى ما هو أكثر : يطمح إلى الكماليات : السيارة ، الطائرة ، الثلاجة ، الفاكس ، الكمبيوتر ، الإنترنت ، الفن ، المسرح ، الترفيه . بل إن هذا الإنسان قد يقع في السرف والترف والتبذير ، وأطماعه في التملك قد لا تقف عند حد ، فهو يحب أن يتملك

الأصول السائلة ، والمتداولة ، والثابتة ، والمزارع ، والمصانع ، والأسهم ، والقصور ، والمعادن الثمينة ، والحلي ، والمجوهرات . هذه الحاجات بالمعنى الاقتصادي لا ينظر إليها من الجانب المثالي ، بل ينظر إليها من الجانب الواقعي ، من جانب الشهوات البشرية التي لا تقف عند حد . قال تعالى :

ـ ﴿ لَا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾ [فصلت : ٤٩] ، والخير هنا هو : المال . ودعاء الخير : طلب المال .

ـ ﴿ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ [العاديات : ٨] ، أي : الإنسان شديد الحب للمال .

ـ ﴿ وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴾ [الفجر : ٢٠] .

ـ ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَـٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَـٰمِ وَٱلْحَرْثِ ﴾ [آل عمران : ١٤] .

ـ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو كان لابن آدم واد من ذهب لتمنى أن يكون له واد آخر » .

إن إنكار الحاجات غير المحدودة ، والموارد المحدودة ، إنما يعني إنكار المشكلة الاقتصادية من أساسها ، ومن أنكر المشكلة الاقتصادية فقد أنكر علم الاقتصاد . فكيف كان جلال أمين يعلّم الاقتصاد لطلابه ؟!

هل المستهلك الرشيد خرافة ؟

هذا الاعتراض على المستهلك الرشيد اقتبسه جلال أمين من المدرسة المؤسسية ، وفي الأمر نظر ، فالرشد في الإنسان أمر نسبي ، وليس أمرًا مطلقًا . والإنسان وإن لم يكن رشيدًا بالمطلق ، إلا أنه يسعى دائمًا إلى

المزيد من الرشد في جميع تصرفاته الاستهلاكية والإنتاجية والاستثمارية . ولا يعني هذا بالضرورة أنه لا يخدع بأساليب الاحتيال المختلفة والإعلانات الكاذبة وما إلى ذلك . الرشد مصطلح اقتصادي وفقهي شائع . فالرشيد خلاف السفيه ، أو المغفل . ومتى بلغ الإنسان سن الرشد فإنه يفترض أن يكون رشيدًا ، ويستعين على ذلك بالتعلم والتدرب والخبرة والاستشارة والاستخارة . قال تعالى : ﴿ وَٱبْتَلُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُوا۟ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ ﴾ [النساء : ٦] . تفيد الآية أن البلوغ غير الرشد . فقد يصير الإنسان إلى سن البلوغ دون أن يكون راشدًا ، كالسفيه والمعتوه والمجنون .

هل التقدم والتخلف خرافة ؟

ألّف جلال أمين كتابًا بهذا العنوان : « خرافة التقدم والتخلف » ، وهو عنوان الفصل الأول من فصول كتابه . لكن من العسير أن نقبل أن التقدم خرافة ، والتخلف أو التأخر خرافة . فالتقدم حقيقة مجرّبة ومشاهدة لا يمكن إنكارها . نشاهدها على الصعيد العسكري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، كما نشاهدها على الصعيد العلمي والتكنولوجي . وكذلك التخلف نشاهده في كثير من البلدان على أصعدة مختلفة . نعم يمكن أن يقال : إن الغرب مثلاً تقدم على المستوى المادي وتأخر على المستوى الأخلاقي . وهذا يقوله العديد من عقلاء الغرب أنفسهم . ويمكن أن يقال : إن هذا البلد متقدم في هذا الجانب ، ومتخلف في جانب آخر . ويمكن أن يقال : هذا البلد تقدّم في الماضي وتخلّف في الحاضر . إنَّ تقدّم الزمن لا يعني بالضرورة تقدّم الحضارة ، وكذلك تأخر الزمن لا يعني بالضرورة تأخر الحضارة . لكن من الصعب على كل حال أن يقال : إن التقدم أو التخلف خرافة ، هكذا بإطلاق ! إنه

عنوان صادم قد يكون من شأنه أو نتيجته تواكل العرب والمسلمين ، وانتظار التقدم بدون عمل ولا سعي . كما قد يكون من شأنه أنَّ تقدم المتقدم ليس تقدمًا ، وتأخر المتأخر ليس تأخرًا ، ومن ثم فلا نصدق أن المتقدم متقدم ، ولا المتأخر متأخر ! ليس أحد أحسن من أحد ، ولا أحد أسوأ من أحد !

لدى جلال أمين الكثير من الإيجابيات ، ولكنه قد يبالغ أحيانًا في السلبيات ، كما قد يغامر في أمور لا نستطيع أن نتابعه فيها ، ولا أن نقرّه عليها . ويبدو أنه لاسيما مع التقدم في السن أخذ ينحو منحى الابتعاد عن الاقتصاد ، يساعده على ذلك قلمه الأدبي ، وإقبال القراء . فقد ينفر القراء من قوانين الاقتصاد وتعقيداته ، ولكنهم يسرّون جدًا ويتفلّتون عندما تقول لهم : إن هذا العلم خرافة أو أسطورة !

* * *